العدد العشرون
2003

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

1371 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2003 مسيحي

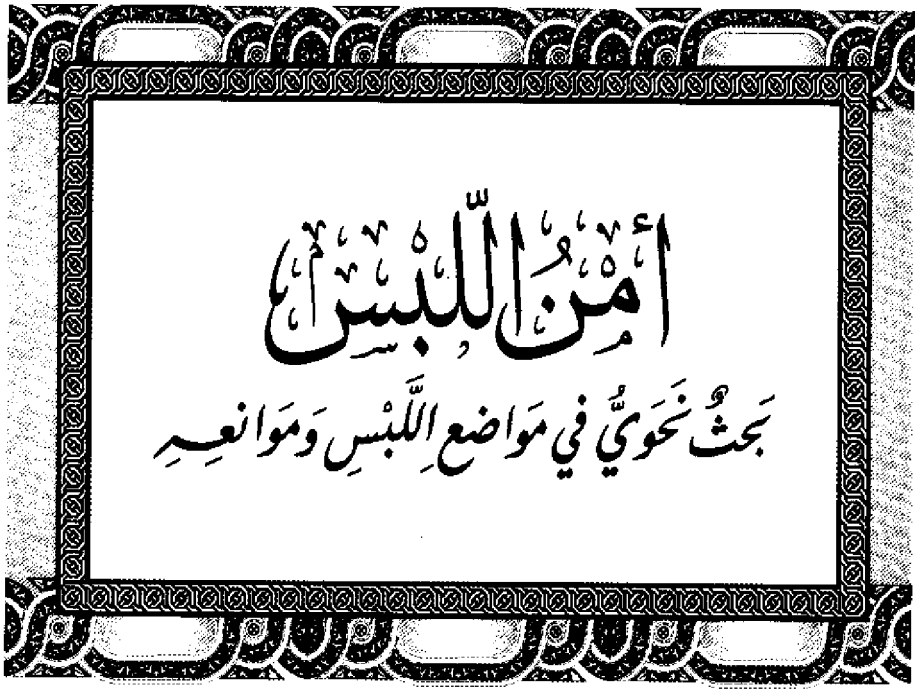

الدكتور: علي أبو القاسم عون
جامعة الفاتح

تقديم:

الغاية في التعبير هي توصيل المعنى دون لَبْس، والقصد من التقعيد النحوي والصرفي صون الكلام وإيضاح المعاني وتحريرها، لذلك تنبّه علماء العربية إلى ما يحدث من لبس في المعاني، فحذّروا منه وهم يصوغون القواعد النحوية والصرفية، وجعلوا الجوازات تقف عند عتبة الالتباس، فحيثما أدّى تجويز الخروج عن الأصل في التقعيد إلى وقوع اللبس وجب الالتزام بالأصل وامتنع العدول عنه؛ لأن الغاية من العدول هو زيادة معانٍ إضافية على المعنى الأساس، بغية الإبلاغ والتأثير، فإن تحققت هذه الغاية دون إلباس جاز العدول، وإن أوقع في لبس امتنع.

وقد عولج اللبس في التركيب من خلال اتصاله ببعض القرائن السياقية والأساليب التعبيرية، وتداخلت مسائله في بعض الأبواب النحوية، وأريد في هذا المبحث التصدي لمواضعه وموانعه، ولكن قبل ذلك أعرّفه لغة واصطلاحاً:

فاللُّبْسُ (بالضم): مصدر لَبِسْتُ الثوبَ أَلْبِس.

واللَّبْسُ (بالفتح): مصدر لَبَسْتُ عليه الأمر أَلْبَسُ، أي: خلطتُ.

واللَّبْسُ واللَّبَسُ: اختلاط الأمر.

ولَبَسْتُ الأمرَ على القوم أَلْبُسُهُ لَبْساً، إذا شبّهته عليهم وجعلته مُشْكِلاً[1]. فاللَّبْسُ الشُّبْهة وعدم الوضوح[2]. واللَّبْسُ الخلْطُ، وجعْل الشيء مشتبهاً بغيره[3]، والْتَبَسَ عليه الأمر التباساً اختلط واشتبه، وتلبّس بالأمر، ولابَسَ الأمرَ خالطه، قال تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾[4].

والتَّلْبِيسُ: كالتدليس والتخليط، شُدِّدَ للمبالغة[5].

فاللَّبْسُ واللَّبَسُ والالتباسُ والتَّلْبيس والملابسةُ بمعنى: الخلط والاختلاط والتخليط والمخالطة، وأصل اللَّبس يدل على المخالطة والمداخلة[6].

ومصدر «خلط» ومشتقاته كثيراً ما يستعمل في الأشياء المادية، ومصدر «لبس» ومشتقاته كثيراً ما يستعمل في الأشياء المعنوية، التي من بينها الكلام وما يحمله من معانٍ ودلالات.

ويمكننا أن نصطلح على أن اللَّبْس والالتباس في المستوى النحوي والصرفي هو التداخل بين الوظائف النحوية، والتشابه بين المباني الصرفية، مع اختلاف أو اتفاق في المعاني والدلالات.

---

(1) لسان العرب (لبس).
(2) المعجم الوسيط (لبس).
(3) الكليات(لبس).
(4) سورة الأنعام، الآية: 9.
(5) لسان العرب (لبس).
(6) معجم مقاييس اللغة (لبس).

ومنه اللبس بين الفاعل والمفعول، أو بين النداء والندبة، أو بين الاستفهام والنفي والتعجب، أو بين الوصفية والحالية، أو بين بناء وآخر، أو بين صيغة وأخرى، وغير ذلك من التداخل النحوي أو الصرفي الذي يؤدي إلى التباس المعاني.

وإذا كان إزالة اللبس من المقاصد المعتبرة في تحرير النصوص وتحبيرها، ووضوح العبارة من أمارات القدرة الإنجازية، وعلامات المهارة اللغوية، وأمن اللبس من غايات الحريص على المعاني وإيصالها؛ فمن الواجب التدقيق في الأدوات التي تزيل اللبس، والتقنيات التي تحرر المعنى، فالمُبهم يُزال إبهامه بالواضح لا بالمُبهم، ففي نحو: نحن ندافع عن الحق، الضمير «نحن» مبهم يحتاج إزالة إبهامه بالتخصيص، وإذا قلت: «نحن قوماً . . .»، لم تُزِل الإبهام؛ لأن الإبهام لا يُزال بالنكرة، ومن ذلك ما رواه السيوطي عن ابن النحّاس: «لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة، نحو: إني هذا أفعل كذا؛ لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير، فإذا أبهمتَ فقد جئتَ بما هو أشكل من الضمير، ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة، فلا يقال: إنّا قوماً نفعل كذا؛ لأن النكرة لا تُزيل لبساً»[7].

ولذلك ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين[8]، فالمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح، وذلك لا يحصل بالمجهول، إذ لا يوضح المجهول مجهولاً مثله[9].

وبعد هذا التنبيه على شرط مانع اللبس، وهو الوضوح نعرض هنا بعض مواضع اللبس وموانعه من خلال اتصالها بالإعراب والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، ونُردفها بأمثلة لما تناثر في غيرها من الأساليب والأبواب.

---

(7) الأشباه والنظائر 1/ 338.

(8) شرح ابن عقيل 2/ 203.

(9) هامش أوضح المسالك 3/ 348.

أولاً ـ الإعراب وأمن اللبس:

لا شك أن للإعراب في الأسماء المعربة والأفعال الفضل الأوفى في أمن اللبس بين المعاني، جاء في الإيضاح في علل النحو للزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[10].

فبالإعراب يتضح الفاعل ولا يلتبس بمن وقع عليه الفعل في مثل قولك: أكرمَ خالدٌ سعيداً، وبالإعراب نفهم أن الكتاب المأخوذ لزيد، في مثل قولك: أخذتُ كتاب زيدٍ، وبالإعراب نستطيع إظهار ما نريد من معان، كالاهتمام أو التخصيص، فنقدّم المفعول به في نحو قولنا: سعيداً أكرمتُ، فهذا هو الرأي المجمع عليه في تعليل إعراب الأسماء، ولا نريد التوسع في بسط اعتراض قُطْرُب عليه، بحجة وجود أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، ووجود أخرى مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني[11]، فالمقام لا يتسع، واعتلاله بأن العرب أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وقد جعلوا التحريك معاقِباً للإسكان ليعتدل الكلام، وقد رُدّ عليه بأن هذه لا تستدعي تخصيص حركات الإعراب[12]، كما هو الحال في العربية، فإنما وُضع الإعراب في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها[13]، ولولا الإعراب ما عُلِمَتْ معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة كما في المثالين السابقين، وما اتضحت معاني التعجب والنفي والاستفهام في مثل: ما أحسن زيداً، فنصب «زيداً» أفاد أنه مفعول لفعل

---

(10) ص69.

(11) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص69.

(12) نفسه.

(13) الأشباه والنظائر 1/ 335.

التعجب، ورفعه يفيد أنه فاعل للمنفي، وجره يفيد أنه مستفهم عن موضع إضافة الحسن إليه، فلولا الإعراب لوقع اللبس[14].

وكما أن في الإعراب أمن اللبس في الأسماء فإنه كذلك في الأفعال المعربة، ففي نحو: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن، يختلف المعنى بين نصب «تشرب» وجزمه ورفعه، ففي النصب نَهْيٌ عن الجمع بين الفعلين، وفي الجزم نهيٌ عنهما مطلقاً، وفي الرفع نهيٌ عن الفعل الأول فقط[15]. قال السيوطي: «ولَمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليُزيل اللبس عند اعتوارها»[16].

ومن المواضع التي تقوم فيها حركة البناء العارض بدور كبير في أمن اللبس تخصيص المنادى العَلَم بالبناء على الضم، فالبناء على الضم يمنع لبسه بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كُسِر[17]، وكذلك فيما أجمع على جواز تنوينه للضرورة، وهو المنادى العلَم، والنكرة المقصودة، ففي هذا التنوين عدة اختيارات للعلماء بين الضم والنصب، وقد اختار السيوطي النصب في العلَم لعدم الإلباس فيه، واختار الضم في النكرة المقصودة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة؛ لأنه لا فرق حينئذ بينهما إلا الحركة[18]، فالسيوطي جعل أمن اللبس أساساً لاختياره.

ولمدّ الحركة في الندبة شأن في عدم الإلباس، فمعلوم أن ألف النّدبة يفتح ما قبلها إذا كان مضموماً أو مكسوراً، كما في نحو: «وازَيْداه، واعبد الملكاه، وهذا التغيير يجوز إذا لم يوقع في لبس، فإذا وقع لبس بتغيير حركة آخر المندوب لأجل ألف الندبة أُقِرّت الحركة، وتقلب الألف واواً إن كانت ضمة، وياء إن كانت كسرة؛ فتقول في «غلامُهُ»: واغلامهوه؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى

---

(14) همع الهوامع 1/ 44.

(15) أوضح المسالك 3/ 187، همع الهوامع 1/ 44 ـ 45.

(16) الأشباه والنظائر 1/ 335.

(17) همع الهوامع 3/ 38.

(18) نفسه3/ 42.

هاء الغائبة، وفي «غلامكِ»: واغلامكيه؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى كاف المخاطب، وفي «قومي»: واقوميه؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى المثنى[19]، يقول ابن مالك:

والشكل حتماً أوله مجانساً إنْ يَكُنِ الفتحُ بِوَهْمٍ لابِسا[20]

ومن اللبس الذي له صلة بعلامة الإعراب أو البناء العارض ما يحدث في الترخيم على لغة «من لا ينتظر» فيما فيه تاء التأنيث نحو: مُسْلِمَةٌ، عمرَةٌ، عادلةٌ، إذ التمام فيها وفي أمثالها يوهم أن المنادى مذكر[21]، لذلك قال ابن مالك:

والتزمِ الأول في: كَمُسْلِمَة وجوِّزِ الوجهين في: كَمَسْلَمَة[22]

حيث يتعيّن الترخيم على لغة «الانتظار»، فتقول: يا مُسْلِمَ، يا عامرَ، يا عادلَ، وبذلك يتضح أن الإعراب من موانع اللبس، وأنّ في بعض ما يتصل بالبناء غير الملازم ما يوقع في لبس، فاتخذت التدابير الأمنية لأجله.

ثانياً ـ التقديم والتأخير وأمن اللبس:

نعلم أن هناك رتباً محفوظة، كرتبة الاسم الموصول وصلته، ورتبة المضاف والمضاف إليه، ورتبة الفعل والفاعل، فالترتيب بين كلٍّ متلازمين من أمثال ما ذكر لازمٌ لا يمكن الخروج عنه، وهناك رُتَبٌ غير محفوظة، كرتبة الفاعل والمفعول، ورتبة المفعول وباقي المفعولات، ورتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفعل والمفعول، ولكن قد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعي أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها[23]، ففي نحو: ضرب موسى عيسى، ونحو: رأتْ سلمى ليلى، يتعيّن أن يكون الاسم الأوّل فاعلاً والثاني مفعولاً؛ لأن التقديم

(19) همع الهوامع 3/ 68 و69، والنحو الوافي 4/ 95.

(20) شرح ابن عقيل 2/ 259.

(21) همع الهوامع 3/ 9.

(22) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل 2/ 296.

(23) اللغة العربية معناها ومبناها ص209.

والتأخير بين الفاعل والمفعول يُوقع في لبس، والمحافظة على الرتبة تزيل اللبس، قال ابن مالك:

وأخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْس حُذِر وأضمر الفاعل غير منحصر[24]

فمذهب الجمهور تقديم الفاعل وتأخير المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، لخفاء الإعراب، وانعدام قرينة أخرى تبيّن الفاعل من المفعول، وإذا توافرت قرائن أخرى تُعيّن المحلّ الإعرابي للعنصر الكلامي يُسْمَح بتغيير موضعه، بل يُسْمَح بتغيير العلامة، ومن ذلك قولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، حيث قُدِّم المفعول وأعطِيَ علامة الفاعل، وأُخِّرَ الفاعل وأُعطِيَ علامة المفعول، فمع هذا التبادل الموقعي والحركي لم يحدث لبس لظهور المعنى الوظيفي والمعنى الدلالي، ومنه قولهم: أدخلت القَلَنْسُوَةَ رأسي والخاتمَ إصبعي، وقول الشاعر:

ترى الثورَ فيها مدخل الظلِّ رأسه وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ

فمثل هذا التقديم لا لبس فيه؛ لأنها أشياء فُهِمَتْ معانيها[25]، وقد أشار ابن عقيل إلى أن بعضهم أجاز تقديم المفعول مع اللبس، لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين[26]، ويردّ الأستاذ عباس حسن هذا التجويز بقوله: «لا التفات لِمَا يُقال من أنّ مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام»[27].

فمتى اختفت القرينة المزيلة للبس كعلامة الإعراب في مثل قولك: أخي صديقي، تعيّن الحفاظ على الرتبة، كي لا يحدث لبس.

ومن المواضع التي يمتنع فيها التقديم والتأخير خشية اللبس ـ الموضع

---

(24) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل 1/ 441.

(25) شرح السيرافي 2/ 216.

(26) شرح ابن عقيل 1/ 442.

(27) النحو الوافي 2/ 86.

الذي يتعدد فيه صاحب الحال ويتفرّق الحالان، نحو: لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً، فيجب أن يحمل الحال الأول على الاسم الثاني، والحال الثاني على الاسم الأول، فمصعداً لزيد، ومنحدراً للمتكلم، هذا هو الأصل، ووجّهوه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه، وعود ما فيه ضمير إلى أقرب مذكور، واغتُفِرَ انتقال الثاني وعَوْدُ ضميره على الأبعد، إذ لا يُستطاع غير ذلك، ويجوز عكس هذا إن أُمِن اللبس، فإن خيف تعيّن المذكور أوّلاً[28]، فمن أجل أمن اللبس يمتنع التقديم والتأخير بين الحالين، إلا إذا وجدت قرينة يمتنع بها اللبس ويتحرر المعنى، كما في قول امرىء القيس:

خرجتُ بها أمشي تجُرُّ وراءنا على أثَرَيْنا مِرْطِ مُرَحَّلِ[29]

حيث جاء أول الحالين «أمشي» لأول الاسمين «التاء»، وثاني الحالين «تجرّ» لثاني الاسمين «الهاء»[30]، أي إنه قدم حال الأول عن حال الثاني لأمن اللبس ووضوح المعنى.

وأجاز الكسائي تقديم المحصور بإلاّ، فاعلاً كان أو مفعولاً[31]، وهذا هو الصحيح حيث أمن اللبس في تقديمه مقترناً بأداة الحصر «إلا»، فهو مسبوق بها دائماً، قدم أو أخّر، وهي المانعة التباسه بغير المحصور، فالمسبوق بـ «إلاّ» هو المقصور عليه، وغير المسبوق بها هو المقصور، ومن شواهد تقديم المفعول به المحصور (المقصور عليه) قول الشاعر:

تزودتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ فما زاد إلا ضعف ما بي كلامُها[32]

وفي قول السيد الحِمْيَرِيّ:

ولو خُيِّر المنبرُ فرسانه ما اختار إلاّ منكم فارسا[33]

---

(28) همع الهوامع 4/ 37 و38.

(29) جمهرة أشعار العرب ص98.

(30) همع الهوامع 4/ 38.

(31) شرح ابن عقيل 1/ 446.

(32) نفسه 1/ 445.

(33) دلائل الإعجاز ص344.

قدم المحصور (المقصور عليه) مع أداة الحصر «إلا» على المفعول به، فتقديم المحصور مع أداة الحصر «إلا» يمنع الالتباس بين المقصور الذي رتبته التقدم على «إلا» والمقصور عليه الذي رتبته التأخر عنها.

هذا ولم يجوّز جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري تقديم المحصور (الفاعل)، ومنع بعضهم تقديم المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً[34]، ملتزمين بقاعدة تقديم المقصور على المقصور عليه، غير ناظرين إلى الأغراض البلاغية التي تترتب على التقديم والتأخير بعد وضوح المعنى.

ومن أجل تحرير المعنى ورفع الالتباس تُقدم الخبر في نحو: عندي أنك بارعٌ، وهو الشأن في كل مبتدأ يكون مصدراً مسبوكاً من «أنّ» مفتوحة الهمزة مشددة النون ومعموليها، وهي «أنّ» التي تفيد التوكيد، فلو أخرت الخبر لكان ذلك سبباً في احتمال اللبس في أمرين:

الأول: في الخط بين «أنّ» و«إنّ»، وبين «أنّ» التي معناها التوكيد وتسبك مع معموليها بمصدر مفرد و«أنّ» التي بمعنى «لعلّ»، وهذه معمولاتها جملة فلا تسبك معها بمصدر مفرد[35].

والثاني: في المعنى بين التوكيد، والترجّي.

فتأخير الخبر «عندي» يجعل اللبس محتملاً لفظاً وكتابة ومعنى، وتقديمه يمنعه، وفائدة تقديم الخبر في هذا التركيب تظهر في تعيين نوع «أن» التي بعده فتكون للتوكيد، وتعيين أنه خبر مقدم وليس معمولاً لخبرها، أما عاقبة التأخير فإنها تظهر في الالتباس بين «أنّ» و«لعلّ»، و«أنّ» و«إنّ»، والالتباس بين كون «عندي» خبراً أو معمولاً للخبر[36].

ومن التقديم الذي حقق أمن اللبس ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ

---

(34) شرح ابن عقيل 1/ 446.

(35) النحو الوافي 1/ 504 و505.

(36) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم 1/ 219.

مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[37]، فلو أخر ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ عن ﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ لتوهم أنّ ﴿مِّنْ﴾ متعلقة بـ﴿يَكْتُمُ﴾، فلن يُفهم أنّ الرجل من آل فرعون[38]، بل يُفهَم أنه يكتم إيمانه خوفاً منهم، وفي هذا إخلال بالمعنى المراد، ويخفى بذلك معنى آخر وهو عناية الله تعالى ورعايته لموسى عليه السلام، بأن جعل من آل فرعون من يدافع عنه[39]، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَـٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[40]، قُدِّم الجار والمجرور ﴿مِن قَوْمِهِۦ﴾ على صفة ﴿ٱلْمَلَإِ﴾ وهي ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ . . .﴾؛ لأنه لو أخر فقيل: وقال الملأُ الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا من قومه، لتُوُهِّم أنه من صلة الدنيا، وأن المعنى: وأترفناهم في الحياة الدنيا من قومه، أي: القريبة منهم، وبذلك يكون القائلون ليسوا من قومه، فدفعاً لهذا التوهّم قدّم الجار والمجرور[41]. ومنشأ هذا التوهم هو طول الصفة بالصلة وما عُطِف عليها[42].

وعندما امتنع هذا التوهم وأمن اللبس لم يُقدّم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[43]، فيسلك طريق التقديم عندما يكون في التأخير إخلال بالمعنى[44].

وتحرير المعنى من الأغراض المعتبرة في تركيب الجمل وصياغة النصوص، والتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو العناية، وإنما يأتيان لتحرير المعاني وضبطها[45].

---

(37) سورة غافر، الآية: 28.

(38) الإيضاح ص68، والفتوحات الإلٰهية 4/ 12.

(39) علم المعاني ص256.

(40) سورة المؤمنون، الآية: 33.

(41) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم 1/ 220.

(42) الإشارات والتنبيهات ص89، وملاك التأويل 2/ 875.

(43) سورة المؤمنون، الآية: 24.

(44) مختصر سعد التفتزاني على تلخيص المفتاح 2/ 160 ـ 165.

(45) البلاغة تطور وتاريخ ص172.

ثالثاً ـ الحذف وأمن اللبس:

إذا كان وضوح المعنى وأمن اللبس من المقاصد المهمة في الصياغة، فإن الاقتصاد في الكلام، والإيجاز في التعبير من دلائل الفصاحة وأمارات البلاغة، ولكن ليس من السهل الجمع بين المطلبين، فالإيجاز الذي من أدواته الحذف يكون محفوفاً بمخاطر الوقوع في اللبس، ومع أنهم جوّزوا حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة، فإنه لا يجوز الحذف إلا عن دليل، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[46].

فالدليل على المحذوف هو المجوّز للحذف، ومع ذلك فلا بد من تجنّب الوقوع في اللبس، فلا حذف إلا إذا أمن اللبس، لذلك منعوا حذف «يا» النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، فقد منع البصريون ذلك لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة العارية عن قصد النداء[47]، وذلك لخفاء حركة الإعراب بسبب البناء الأصلي، هذا البناء الذي ألجأ النحاة إلى تقدير بناء عارض إجراءً لهذا الاسم المبني وكل اسم مبني مجرى المفرد المعرفة في بنائه على الضم.

ومنعوا حذف حرف النداء من المستغاث به، لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء، فهي مفتوحة مثلها، وقرينة الإعراب لا تكفي لوجود اللبس في المقصور والمبني[48]، ففي مثل: لَمُصطفى لِلْمسكين، يلتبس نداء الاستغاثة بالجملة الابتدائية المؤكدة بلام الابتداء، لذلك مُنِع حذف حرف النداء.

ومنع ابن كيسان في الترخيم حذف الثاني من العلَم المركّب تركيب مزج؛ لأنه يلتبس بالمفردات، وقال: يحذف من الثاني حرف أو حرفان فقط، فيقال في «يا حضرموت»: يا حضرمَ، ولا يقال: يا حضرُ، وأُجيب عن اللبس بأنه يزول بلغة الانتظار، فتتعين هذه اللغة إذا خيف اللبس[49]، فيُقال: يا حضرَ، ولا يقال: لا حضرُ.

---

(46) الخصائص 2/ 360.

(47) الأشباه والنظائر 1/ 338.

(48) نفسه 1/ 339.

(49) همع الهوامع 3/ 82 و83.

والحق أن في الترخيم بحذف الثاني لبساً حتى على لغة الانتظار، والصواب ما ذهب إليه ابن كيسان.

وإذا أمن اللبس جاز الحذف، كحذف كلٍّ من «الفاء» و«الواو» مع المعطوف، قال ابن مالك:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس وهي انفردت[50]

ومثّل لحذف الفاء مع المعطوف بها بقوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[51]، فالتقدير عند الأكثرين: فأفطر فعدّة، ومثّل لحذف الواو مع المعطوف بها بقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[52]، أي: بين أحدٍ وأحد من رسله[53]. ومن الحذف الذي أمن فيه اللبس قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حُجُرٍ إلاّ ليالٍ قلائلُ[54]

أي: فما كان بين الخير وبيني إلا ليال قلائل[55].

ولأمن اللبس جاز حذف نافي الفعل المضارع في جواب القسم، قال الرَّضِيّ: «ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز في الماضي والاسمية، سواء كان المضارع «لا يزال» وأخواته أو غيرها»[56].

ومن شواهد الحذف قول أبو ذؤيب الهذلي:

تالله يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ به الظيّان والآسُ[57]

---

(50) شرح الكافية الشافية 3/ 1237.

(51) سورة البقرة، الآية: 185.

(52) سورة البقرة، الآية: 285.

(53) شرح الكافية الشافية 3/ 1261.

(54) ديوان النابغة الذبياني ص155.

(55) شرح الكافية الشافية 3/ 1262.

(56) شرح الكافية الشافية 4/ 315 و316.

(57) نفسه.

أي: لا يبقى.

وقد ورد هذا الحذف في القرآن في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[58]، أراد: لا تفتأ، فحذف حرف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات، فلو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون[59].

وبذلك يتضح أن أمن اللبس هو المقصود، فإذا تحقق جاز الحذف وإلاّ امتنع.

رابعاً ـ الزيادة وأمن اللبس

نقصد بالزيادة هنا زيادة بعض حروف المعاني، ومن المعلوم أن الزيادة إذا لم تحقق معنى إضافيًا تكون حشواً مستكرهاً، فالغرض من الزيادة هو توكيد المعنى، أو توضيحه أو إزالة التباسه بغيره، وتكون ممتنعة إذا أوقعت في لبس.

ومن أمثلة الزيادة الممتنعة خشية اللبس زيادة التاء عوضاً عن ياء المتكلم في نداء ما له مؤنث من لفظه[60]، فيجوز في نحو: يا أبي، يا أمي، أن تقول: يا أبتِ، يا أمتِ، بحذف الياء، وتعويض التاء عنهما، ولا يجوز في نحو: يا خالي، يا عمي، أن تقول: يا خالة، يا عمة؛ لأنه يلتبس بالمؤنث.

وكذلك زيادة لام التوكيد في خبر «إنّ» إذا كان شرطاً، فلا يقال: إنّ زيداً لئن أكرمني أكرمته، حذراً من التباسها بالموطئة[61]، فالموطئة هي التي تقترن بأداة الشرط لتدل على اجتماع شرط وقسم، والخبر إذا كان شرطاً لا يكون في حكم المؤكد، لذا لا تدخل عليه لام التوكيد، ودخولها عليه كما أشار السيوطي يحدث لبساً بين اللامين، لذلك منعوا زيادتها في هذا الموضع.

وإذا كانت زيادة اللام فيما مضى ممتنعة لأنها توقع في لبس، فإنها في خبر

---

(58) سورة يوسف، الآية: 85.

(59) أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ص198.

(60) الأشباه والنظائر 1/ 136 و137.

(61) همع الهوامع 2/ 174.

«إنْ» المكسورة المخففة المهملة لازمة لمنع اللبس بالنافية[62]. ففي نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، «إنْ» هي المخففة من الثقيلة، أمّا في: إنْ زيدٌ قائمٌ فـ «إنْ» بمعنى «ما» النافية، حيث أوجبوا زيادة اللام في خبر الأولى حتى لا يقع بينها وبين الثانية (النافية) التباس، وهذه الزيادة لا تلزم مع الإعمال؛ لأن الأولى تكون ناصبة للاسم، والثانية غير عاملة، فلا لبس بينهما، وهذا اللبس يكون مأموناً إذا كان الخبر منفياً نحو: إنْ زيدٌ لن يقوم، أو: لم يقم، أو: ما يقوم، لذلك لا تلزم اللام لعدم الإلباس، وهذه اللام لا تزاد إذا كانت «إنْ» لا تصلح أن تكون نافية، كما في قول الطِّرِمّاح:

أنا ابن أُباة الضَّيْمِ من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ[63]

فالشاعر يمدح من يفخر بهم، ولا يصلح أن يكون كلامه هجواً لهم، فتكون «إنْ» نافية، أي إنها تعيّنت في البيت للتوكيد.

ومن الزيادة التي تزيل اللبس زيادة «من» في نحو: ما جاءني من رجلٍ، فقبل زيادة «من» محتمل أن تكون «ما» لنفي الجنس ونفي الوحدة[64]، فلمّا زيدت «من» تعيّن أن يكون النفي لجميع أفراد الجنس.

وكذلك تزاد «من» في صيغ التعجب السماعية، نحو: ويحه رجلاً، وحسبُك به ناصراً، ولله دره فارساً، ففي هذه الصيغ التباس بين الحال والتمييز، فجوّزوا جرّ الاسم النكرة بـ «من» الزائدة ليتعين الاسم النكرة للتمييز، قال ابن يعيش: «فإن قيل: كيف جاز دخول «من» ها هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها؟ فقلت: من رجل ومن فارس ومن ناصر، وحسن ذلك، وأنت لا تقول: هو أفره منك من عبد، ولا عندي عشرون من درهم، بل ترده عند ظهور «من» إلى الجمع، نحو: من العبيد، ومن الدراهم، فالجواب أنّ هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا بـ «من» لتخلصه للتمييز، ألاَ ترى أنّك إذا

(62) نفسه 2/ 180.

(63) نفسه 2/ 181.

(64) مغني اللبيب ص425.

قلت: ويحه رجلاً! ولله درّه فارساً! وحسبك به ناصراً! جاز أن تعني في هذه الحال، فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول «من»[65].

وفي نحو: كرُم زيدٌ ضيفاً، فهناك التباس بين التمييز والحال، فتزاد «من» ليتعين جرّ الاسم المبهم على التمييز[66]، وامتنع أن يكون حالاً، حيث أزالت «من» توهم الحالية.

ومن الزيادة المانعة للبس زيادة «ما» بين الكاف ومجرورها وأنّ ومعموليها، حيث تمنع التباس لفظ الكاف الجارة و«أنّ» الناسخة بلفظ «كأنّ» الذي هو حرف تشبيه ونصب، قال سيبويه: «وسألته عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنك ها هنا، فزعم أنّ العاملة في «أنّ» الكاف، و«ما» لغو، إلا أنّ «ما» لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأنّ»[67]، فـ «ما» أزالت اللبس بين «كما أنّ» و«كأنّ»، وعدم زيادتها يؤدي إلى الالتباس.

وكذلك زيادة «لا» النافية بين واو العطف الواردة لغير المعيّة وبين المعطوف إن خيف اللبس بواو العطف الواردة للمعية، فبها يتعيّن أن تكون الواو لغير المعيّة، قال ابن هشام: «إذا قيل: ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ «لا» صار نصًّا في المعنى»[68]. أي: تعيّن أن تكون الواو لغير المعية.

ولعل فيما تقدم ما ينبيء عن ارتباط الزيادة باللبس، حيث تُمْنَع إذا خيف اللبس، وتجب إذا كانت سبيلاً لأمنه.

وإذا كنا قد اطلعنا على نماذج من أمن اللبس فيما يتصل بالإعراب،

---

(65) شرح المفصل 2/ 73.

(66) شرح التسهيل 2/ 384.

(67) الكتاب 3/ 140.

(68) مغني اللبيب ص322.

والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، فإن هناك نماذج أخرى في أبواب نحوية مختلفة منها على سبيل المثال: وجوب إبراز الضمير في الخبر المشتق الجاري على غير من هو له، نحو: صالحٌ خالدٌ ناصحه، فيجب أن تكون الصياغة: صالحٌ خالدٌ ناصحه هو، حتى يُعلَم أن «صالح» هو الفاعل، هذا على مذهب الكوفيين، أمّا على مذهب البصريين فالواجب الإبراز مطلقاً، سواء أخيف اللبس ـ كما في المثال السابق ـ أم أمن اللبس، كما في نحو: صالحٌ هندٌ ناصحها[69].

قال ابن مالك:

وإن تـلا غـيـر الـذي تـعـلّـقـا بـه فـأبـرز الـضـمـيـر مـطـلـقـا
في الـمـذهـب الـكـوفـي شرط ذاك أن لا يـؤمـن الـلـبـس، ورأيـهـم حـسـن[70]

ومنها منع إنابة المفعول الثاني على الفاعل في باب أعطى في مثل: أعطيتُ خالداً سعيداً، فعند البناء للمجهول يجب أن يقال: أُعطيَ خالدٌ سعيداً، ولا يجوز إنابة الثاني؛ لئلا يحصل لبس[71]. فكل منهما يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً، والإنابة هي التي تحدد الآخذ، لذا وجب أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل.

ومنها منع إضافة اسم الفاعل في الفعل المتعدي إلى الفاعل، وقصر الإضافة إلى المفعول[72]، ففي نحو: أكرم زيدٌ سعيداً، تقول: زيدٌ مكرِمُ سعيدٍ، بإضافة اسم الفاعل إلى المفعول، ولا يجوز أن تضيفه إلى الفاعل؛ ففي تجويز الإضافة إلى الفاعل وإلى المفعول يحدث لبس، لذلك امتنعت الإضافة إلى الأول، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم، فإنه لا لبس في إضافته إلى فاعله لتعيُّنه، فجازت إضافته[73].

---

(69) مواضع اللبس عند النحاة ص24.
(70) شرح الكافية الشافية 1/ 238.
(71) شرح ابن عقيل 1/ 465.
(72) الأشباه والنظائر 1/ 335.
(73) نفسه 1/ 335.

ومنها أنه يتعين استعمال «وا» في النُّدبة إذا خيف اللبس بغير الندبة، فلا تدخل «يا» على المندوب إلا إذا أمن اللبس[74]، كما في قول جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز:

نعى النُّعاة أمير المؤمنين لنا يا خير من حجّ بيت الله واعتمرا
حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ له وقمتَ فيه بأمرِ الله يا عمرا[75]

فالسياق هو الذي عيّن الياء للندبة ومنع الالتباس بالنداء، لولا ذاك لوجب استعمال الواو.

مما تقدم نصل إلى تأكيد أنّ أمن اللبس من المقاصد المعتبرة في صياغة الكلام، وأن العربية لها من الأساليب والتقنيات والقرائن ما يمكّن الناطق بها من إيصال المعنى في جمال ووضوح، وأن مواضع اللبس كثيراً ما تظهر عند تجاوز ما تسمح به قواعد العربية من تصرف وعدول، وموانعه تكمن في حسن استعمال التقنيات النحوية والوقوف بها عند حدود الإفادة والإبانة، وفي حسن الاستفادة من القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية، فقد يقع الإلباس في كلام العربي ولا يضع له ما يمنعه، اعتماداً منه على المقام ودلالة الكلام في توضيح المعنى وإزالة اللبس والإبهام. وإلى بحث صرفي بالخصوص.

المصادر والمراجع

1 ـ القرآن الكريم، مصحف الجماهيرية.
2 ـ أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح، 1992.
3 ـ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة محمد علي الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة.
4 ـ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تقديم الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، 1984م.

(74) أوضح المسالك 4/ 9.
(75) نفسه.

5 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1974م.

6 ـ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، 1959م.

7 ـ الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الجيل، بيروت.

8 ـ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، د. علي أبو القاسم عون، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس.

9 ـ البلاغة تطور وتاريخ، دكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

10 ـ جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1978م.

11 ـ الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

12 ـ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989م.

13 ـ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.

14 ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م.

15 ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، هَجَر للطباعة والنشر، 1990م.

16 ـ شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1978م.

17 ـ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

18 ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مكتبة الثقافة الدينية.

19 ـ شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

20 ـ علم المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح بسيوني، مطبعة السعادة، القاهرة، 1987م.

21 ـ الفتوحات الإلٰهية، سليمان عمر العجيلي، دار الفكر للنشر والتوزيع.

22 ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
23 ـ الكليات، للكفوي، تحقيق عدنان درويش، دمشق.
24 ـ لسان العرب، لابن منظور.
25 ـ اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.
26 ـ مختصر سعد التفتزاني على تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت.
27 ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
28 ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
29 ـ مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت، 1985م.
30 ـ مواضع اللبس عند النحاة، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989م.
31 ـ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر.
32 ـ همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1987م.